المعونة الخارجية التي تدفقت عليها. وللدلالة، يكفي القول انه من ٨٢٢ مليون دولار وردت الى اسرائيل خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥١، كانت قيمة الاستثمارات الخاصة ١٦١,٢ مليون دولار فقط[٩]. وطبقاً لاحصائيات الامم المتحدة، فان الادّخار المحلي في العام ١٩٥١ كان ١٧ بالمئة من قيمة الاستثمارات في اسرائيل؛ أما باقي الاموال، فقد ورد من الخارج[١٠]؛ كما جاء في تقرير الكونغرس الاميركي، في حزيران (يونيو) ١٩٥٤، ان نصف الميزانية الاسرائيلية، تقريباً، يموّل بالمساعدات الاميركية.

وفي العام ١٩٥٢، أعلنت الحكومة الاسرائيلية ما أطلق عليه «السياسة الاقتصادية الجديدة»، والتي كانت تستهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الحدّ من الطلب على السلع والخدمات، وزيادة الانتاج، وزيادة الصادرات، وتشجيع الاستثمارات الاجنبية[١١]. وقد فشلت هذه السياسة في تحقيق أهدافها، على الرغم من لجوء الحكومة الى التخفيض المستمر في قيمة العملة الاسرائيلية، فاستمرت اسرائيل في الاعتماد على الخارج، وبلغت الديون الخارجية على اسرائيل ٤٠٠ مليون دولار في نهاية العام ١٩٥٣. ويشير الرقم القياسي لعام ١٩٥٤ الى ان تكاليف المعيشة، بالمقارنة بالعام ١٩٥١، قد ارتفعت من مئة الى ٢٠٨، في الوقت الذي ارتفعت الاجور، في تلك الفترة، من مئة الى ١٠٧ فقط، وأصبحت الضرائب تشكل عبئاً ثقيلاً على السكان، حيث كان يستقطع من ٢٠ الى ٥٠ بالمئة من الاجور كضرائب دخل. وفي العام ١٩٥٣، كان هناك حوالى عشرة بالمئة من السكان القادرين دون عمل، وفاقت نسبة النزوح من اسرائيل نسبة الهجرة اليها[١٢].

وعلى الرغم من ذلك، فانه، ابتداء من العام ١٩٥٤، حدث استقرار في التطور الاقتصادي الاسرائيلي. ويرجع سبب ذلك الى المعاهدة الموقّعة بين اسرائيل والمانيا الاتحادية، والتي تنص على التزام المانيا الاتحادية بدفع تعويضات لاسرائيل تصل الى ٨٢٢ مليون دولار كتعويضات عن الخسائر التي لحقت باليهود من المانيا النازية، وكان نصف هذه التعويضات يدفع على شكل معدات وآلات تحتاجها اسرائيل. ولقد بلغت قيمة الواردات الداخلة في حساب التعويضات، العام ١٩٥٣، الى ٧٥ مليون دولار، وهو ما يوازي ربع احتياجات اسرائيل من العملة الصعبة. كما حصلت اسرائيل، قبل بداية عدوانها على مصر، على تعويض من المانيا الاتحادية قدره ٣٠٠ مليون دولار في صورة واردات من المعدات الثقيلة والمواد الخام اللازمة للانتاج.

ولقد ازدادت المعونة الاميركية بقدر كبير؛ اذ بلغت اقصاها في الفترة من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦، حيث وصلت جملتها الى مليار ونصف المليار من الدولارات منذ انشاء اسرائيل وحتى تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦[١٣].

ويتضح من ذلك مدى اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على المعونات والدعم الخارجي لكي يستمر الاقتصاد طافياً دون ان ينهار.

المرحلة الثانية، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٦

ترتّب على تنامي قوة الثورة المصرية، وازدياد اهتمامها بالقضية الفلسطينية، ودخولها في مواجهة مع الاستعمار البريطاني، ومساعداتها للثورة الجزائرية، ان بدأت النذر بمواجهة سافرة بين مصر واسرائيل، خاصة بعد حوادث الحدود وتوجه مصر الى الحصول على السلاح من المعسكر الاشتراكي. وازداد الاستعداد العسكري في اسرائيل؛ فطبقاً لاحصاءات الاقتصادي الاسرائيلي باتنكين، بلغت المصروفات العسكرية ما يزيد على ٥٠ بالمئة من ميزانية العام ١٩٥٦[١٤]؛ كما نظمت حملات لجمع التبرعات، بالاضافة الى فرض ضريبة عسكرية خاصة[١٥]. ولقد قُدّرت المصروفات العسكرية